أصول تحمل الحديث وأدائه في عهد الصحابة ﷺ

Principles of Hadith of Receiving and Transmission During the Era of the Prophet's Companions

Prinsip dalam Menerima dan Menyebarkan Hadith Semasa Era Sahabat Nabi

فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني *

مستخلص البحث

يسعى هذا المقال للوقوف على الأصول والضوابط التي كانت تحكم رواية الحديث في عهد الصحابة ﷺ، وذلك من خلال دراسة ما أثر عنهم من أقوال نظرية وتطبيقات عملية في ميدان تحمل الأحاديث وأدائها. والبحث بذلك دراسة استقرائية تحليلية، تهدف إلى بيان اهتمام الصحابة بحفظ الأحاديث النبوية وروايتها والنظر فيما أثير في عهدهم من مسائل متعلقة بذلك. وقد توصل البحث إلى تحديد مجموعة من الأصول والضوابط التي تؤكد أن تحمل الأحاديث وروايتها في عهد الصحابة ﷺ كانا يتمان وفق منهج علمي يحفظها من النقص والزيادة أو التحريف والتبديل.

الكلمات الأساسية: الحديث النبوي، الصحابة، التحمل، الأداء، الرواية، أصول، ضوابط.

Abstract

This article seeks to identify the principles and rules governing the narration of Prophetic traditions during the Companions' era. This is done by

* أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه، قسم الثقافة الإسلامية – كلية التربية – جامعة الملك سعود، الرياض – المملكة العربية السعودية، ، البريد الإلكتروني: fbeyanouni@hotmail.com

examining their theoretical statements and practical implementation concerning the reception and transmission of traditions. By adopting an inductive-analytical approach, the article's aim is to highlight the Companions' preoccupation and concern with the preservation and transmission of the Prophet's traditions as well as to shed light on the issues that arose in this respect. The article has succeeded in identifying a set of principles and rules bearing evidence to the fact that the reception and transmission of the Prophetic traditions during the Companions' era were made according to a systematic scientific approach preserving those traditions from any omission, addition, or alteration.
Key words: Prophetic traditions, Companions, reception, transmission, narration, principles, rules.

Abstrak

Artikel ini bertujuan untuk mengenal pasti prinsip-prinsip dan kaedah-kaedah dalam penyampaian riwayat hadith semasa era Sahabat. Ia dibuat dengan mengkaji secara teori dan praktis kaedah yang berkaitan dengan penerimaan dan penyebaran hadith. Dengan mengguna-pakai pendekatan analisis induktif, artikel ini menjelaskan tumpuan dan perhatian Sahabat kepada pemuliharaan dan penyebaran hadith Nabi dan isu-isu yang berkaitan dengannya. Artikel ini mengenal-pasti prinsip dan peraturan berdasarkan bukti dan fakta tentang penerimaan dan penyebaran hadith di zaman Sahabat dan ia dibuat mengikut pendekatan saintifik yang sistematik sebagai sebahagian usaha untuk memelihara hadith dari hilang dan berlaku penambahan atau pengubahan.
Kata kunci: Hadith, Sahabat, Penerimaan, Penyebaran, Riwayat, Prinsip, Peraturan.

مقدمة

كثرت الكتابات المتقدمة والمتأخرة حول الصحابة ﷺ، مبيِّنة سبقهم وفضلهم على غيرهم، ومجلِّية جوانب متعددة من آثارهم وفضائلهم. ولا غرابة في ذلك، فهم الذين اصطفاهم الله سبحانه وتعالى؛ ليكونوا وزراء نبيه، يحملون سنته ويحافظون عليها، ويعملون على تطبيقها ونشرها، فكانوا صلة الوصل الرئيسة التي عملت على نقل السنة النبوية المطهرة من مصدرها الرئيس، إلى من جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى يوم الدين.

وقد تربى الصحابة ﷺ على يد الرسول عليه الصلاة والسلام، ونهلوا من معين القرآن الكريم كما كان يبينه لهم، وحرصوا على حفظهما وتطبيق تعاليمهما. ولذلك كان

من الحري بنا أن نقدر لهم قدرهم، وأن نعرف لهم فضلهم، وأن نقتدي بهم في حرصهم على هذا الدين، وهديهم في تعلمه وتعليمه، وحمايته والدفاع عنه، فقد بذلوا في سبيله الغالي والنفيس، وضحوا في سبيل نصرته بأموالهم وأنفسهم.

وفيما يتعلق بمنهجهم في تحمل الأحاديث النبوية الشريفة وأدائها، فقد اهتمت بعض الكتابات المعاصرة بتناول هذا الموضوع، لعل من أشهرها ما يأتي:

1- "السنة قبل التدوين"، للدكتور محمد عجاج الخطيب، فقد اشتمل على مطلب مستقل يتناول احتياط الصحابة والتابعين في رواية الحديث، أورد فيه المؤلف جملة من الآثار الدالة على محافظتهم على الحديث الشريف، وتثبتهم في روايته، والتأني في قبول الأخبار وأدائها[1].

2- "المختصر الوجيز في علوم الحديث"، للدكتور محمد عجاج الخطيب، عرض فيه لمنهج الصحابة والتابعين في المحافظة على السنة، ولخصه في أمرين، هما: احتياطهم في رواية الحديث، وتثبتهم في قبول الحديث[2].

3- "منهج النقد في علوم الحديث"، للدكتور نور الدين عتر، ففي مطلب: "قوانين الرواية في عهد الصحابة"، تحدث المؤلف باختصار شديد عن أصلين من أصول الرواية عند الصحابة ﭫ، وهما: تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ، والتثبت في الرواية عند أخذها وأدائها. ثم ذكر أصلا ثالثا يتعلق بنقد روايات الحديث الشريف، من خلال عرضها على نصوص الشريعة وقواعدها كما جاءت في القرآن[3].

وما تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث لتجلية منهج الصحابة ﭫ في التعامل مع السنة النبوية عامة، وفي تحملها وأدائها خاصة، فقد شهدت الآثار المروية

---

[1] انظر الخطيب، محمد عجاج، **السنة قبل التدوين** (القاهرة: مكتبة وهبة، ط2، 1408هـ/1988م)، ص92-110.

[2] انظر الخطيب، محمد عجاج، **المختصر الوجيز في علوم الحديث** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، 1411هـ/1991م)، ص49-51.

[3] انظر عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث** (دمشق: دار الفكر، ط3، 1401هـ/1981م)، ص51-56.

عنهم بوجود أصول يراعونها، وقواعد يسيرون في ضوئها، في تحملهم للحديث النبوي الشريف وأدائه. فعلم أصول الحديث، أو ما يعرف بـ"مصطلح الحديث"، لم يأت من فراغ، بل تعود جذوره وأسسه إلى القرآن الكريم، والسنة النبوية، وما أثر عن الصحابة رضوان عليهم أجمعين. وفي هذا رد غير مباشر على المستشرقين الذين يزعمون بأن عملية رواية الأحاديث ودراستها في صدر الإسلام كانت تفتقر إلى منهج علمي يضبط مسارها ويضمن سلامة مخرجاتها، وأن قواعد علوم الحديث وضوابطه إنما نشأت في وقت متأخر، بعد أن اختلط الصحيح بالضعيف، وانتشر الوضع في الحديث الشريف[1].

ومن هنا تأتي أهمية العناية بالكشف عن منهج تعامل المسلمين مع السنة في القرن الأول الهجري عامة، وفي عهد الصحابة ﷺ خاصة. وسيعمل هذا البحث على استقراء ما أثر عن الصحابة ﷺ من أقوال نظرية وتطبيقات عملية في ميدان تحمل الأحاديث وأدائها، وذلك بهدف بيان مدى اهتمامهم بحفظ الأحاديث النبوية وروايتها، والوقوف على ما تعارفوا عليه من أصول للرواية، وما أثير في عهدهم من المسائل المتعلقة بعلوم الحديث، والتأكيد على أن عملية تحمل الأحاديث وروايتها في عهدهم كانت تسير وفق منهج علمي يحفظها من الزيادة والنقص أو التحريف والتبديل.

وقد استفاد البحث من مقتضيات المنهج الاستقرائي، للوقوف على آثار الصحابة ﷺ ذات العلاقة بتحمل الأحاديث وأدائها، هذا فضلاً عن المنهج التحليلي الذي تم توظيفه لدراسة تلك النصوص وتحليلها، واستنباط ما ألمحت إليه من أصول وقواعد.

ويشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين رئيسين، وخاتمة. تبين المقدمة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ويعرض المبحث الأول لأصول تحمل الحديث عند الصحابة ﷺ، كما يعرض المبحث الثاني لأصول أداء الحديث عندهم. أما الخاتمة، فتعرض لأهم نتائج البحث وتوصياته.

---

[1] انظر مقدمة روبسون لكتاب "مشكاة المصابيح" الذي قام بترجمته إلى اللغة الإنجليزية:

Al-Tibrīzī, MuÍammad b. ʻAbd Allah al-KhaÏīb, *Mishkat al-MaÎÉbÊ*, (English translation with explanatory notes, by James Robson.), 4 vols, Lahore, 1963-65, pp. 6-7.

أصول تحمل الحديث في عهد الصحابة ﷺ

يعرض هذا المبحث لأهم الأصول والقواعد المتعلقة بتلقي الصحابة ﷺ للحديث الشريف، من النبي ﷺ، أو من طريق صحابي آخر، وقد توصل البحث إلى أصول التحمل الآتية.

الأصل الأول: الاهتمام بالإسناد وعلوه

كان للصحابة ﷺ اهتمام خاص بتلقي الأحاديث النبوية الشريفة من مصدرها الرئيس ودون واسطة بقدر الإمكان، وهو ما يمكن أن يعبر عنه في اصطلاح المحدثين، بالاهتمام بالإسناد وعلوه. ومن المظاهر الدالة على هذا الاهتمام في حياة النبي ﷺ، حرصهم على حضور مجالسه عليه الصلاة والسلام.

فقد كان الصحابة ﷺ حريصين أشد الحرص على حضور مجالسه عليه الصلاة والسلام، حتى لا يفوتهم شيء من حديثه، حتى إن بعض فقراء الصحابة قرروا المبيت في مسجد النبي ﷺ، فإذا خرج عليه الصلاة والسلام من بيته، اجتمعوا حوله، وتلقوا سنته، وقد سمي هؤلاء بـ"أهل الصفة"، ومن أشهرهم سيدنا أبو هريرة ﷺ، فقد كان همه ملازمة رسول الله ﷺ، من أجل كلمة يتعلمها منه، أو لقمة يسد بها رمقه، ويدل على ذلك قوله ﷺ: "إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلاَ آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 159–160). إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ المُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ العَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ، وَيَحْضُرُ مَا لاَ يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لاَ يَحْفَظُونَ"[1]. ولذلك كان أكثر الصحابة رواية للحديث، ﷺ عنه وأرضاه.

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ)، "كتاب العلم – باب حِفْظِ العِلْمِ"، الحديث 118، ج1، ص35.

أما الصحابة المرتبطون بأعمالهم وتجاراتهم، فلم يكونوا أقل حرصا من غيرهم، على حضور مجالسه، وسماع حديثه ﷺ، فقد لجأ بعضهم إلى التناوب في حضور مجالسه عليه الصلاة والسلام. ومن ذلك ما أخبرنا به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث يقول: "كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ"[1].

ولما رأى النساء استئثارالرجال بمجالسه عليه الصلاة والسلام، شكون ذلك إلى النبي ﷺ، وطلبوا تخصيص مجلس خاص بهن، فعن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قال: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ الرِّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ، تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ: اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا، فَاجْتَمَعْنَ، فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ...»[2].

أما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، فقد ظهر اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالإسناد وعلوه، من خلال الآتي:

1- حرص بعض الصحابة على سماع الحديث ممن سمعه من الرسول ﷺ، ولو اضطرهم الأمر إلى السفر من أجل ذلك، ومن الأمثلة على ذلك، ما روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه، قال: "بلغني حديث عن رجل سمعه من رسول الله ﷺ، فاشتريت بعيرا، ثم شددت عليه رحلي، فسرت إليه شهرا، حتى قدمت عليه الشام، فإذا

---

[1] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، باب التَّنَاوُبِ فِي العِلْمِ، الحديث رقم 89، ج1، ص29.

[2] أخرجه البخاري في **صحيحه** واللفظ له، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، لَيْسَ بِرَأْيٍ وَلاَ تَمْثِيلٍ، الحديث 7310، ج9، ص101؛ مسلم في صحيحه، النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** ﷺ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، "كتاب البر والصلة والآداب – باب فَضْلِ مَنْ يَمُوتُ لَهُ وَلَدٌ فَيَحْتَسِبَهُ"، الحديث 2633، ج4، ص2028.

عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج يطأ ثوبه فاعتنقني، واعتنقته، فقلت: حديثا بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في القصاص، فخشيت أن تموت، أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ –أَوْ قَالَ: الْعِبَادُ– عُرَاةً غُرْلاً بُهْمًا...»[1].

2- حرص صغار الصحابة على جمع الحديث من شيوخهم وكبارهم. فقد حرص صغار الصحابة على تلقي الحديث من كبار الصحابة، الذين تلقوا الحديث عن رسول الله ﷺ. ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عباس ﷺا، قال: "لما توفي رسول الله ﷺ، قلت لرجل من الأنصار: يا فلان، هلم فلنسأل أصحاب النبي ﷺ، فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجبا لك يا بن عباس! أترى الناس يحتاجون إليك، وفي الناس من أصحاب النبي ﷺ من ترى؟ فترك ذلك، وأقبلت على المسألة، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل، فآتيه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، فتسفي الريح على وجهي التراب، فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله، ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك. فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث. قال: فبقي الرجل، حتى رآني وقد اجتمع الناس علي، فقال: كان هذا الفتى أعقل مني"[2].

هذه الآثار ونحوها تؤكد اهتمام الصحابة ﷺ بالحصول على الإسناد، وحرصهم على تحمل الحديث من أعلى مصادره، وعدم الاكتفاء بتحمله دون معرفة إسناده.

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده، وحسن الشيخ الأرنؤوط إسناده. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الحديث 16042، ج25، ص431–432. وانظر ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري (الدمام: دار ابن الجوزي، ط1، 1414هـ/1994م)، ج1، ص389.

[2] الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي** (مسند الدارمي)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني (الرياض: دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ/2000م)، ج1، ص150 (وقد صحح المحقق إسناده)؛ الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1990م)، ج1، ص188–189 وج3، ص619، وقال في الموضع الأول: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وهو أصل في طلب الحديث وتوقير المحدث"، ووافقه الإمام الذهبي، كما في تعليقاته على المستدرك.

الأصل الثاني: التأكد من عدالة الشيخ وضبطه:

حرص الصحابة ﷺ على أن لا يتحملوا الأحاديث النبوية إلا من مصدر موثوق، ولا يتحقق ذلك إلا بصفتين رئيستين، وهما: العدالة والضبط، كما هو مقرر عند علماء الحديث. ومما يدل على مراعاتهم لعدالة الراوي، ماروي عن أنس بن مالك ﷺ، أنه روى حديثا في تحريم الخمر، قال له رجل: "أأنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، أو حدثني من لا يكذبني، إنا والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب"[1]. ويؤكد ذلك ما روي عن البراء بن عازب ﷺ، قال: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ كان يحدثنا أصحابنا عنه، كانت تشغلنا عنه رعية الإبل"[2].

ومن الأمثلة على تحققهم من ضبط الراوي، ما قام به بعض الصحابة ﷺ، من طلب شاهد على الرواية، أو تحليف لراوي الحديث، فعن قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ: "جَاءَتِ الجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهَا: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ..."[3].

---

[1] البزار، أحمد بن عمرو العتكي، **البحر الزخار (مسند البزار)**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1988م-2009م)، ج13، ص482. وقال الهيثمي: "رواه البزار ورجاله ثقات"؛ الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق حسام الدين القدسي (القاهرة: مكتبة القدسي، 1414هـ/1994م)، ج5، ص52.

[2] أخرجه الإمام أحمد، في مسنده، وصحح محققه الشيخ شعيب الأرنؤوط إسناده. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م)، الحديث 18493،ج30، ص450. وانظر الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق السيد معظم حسين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1397هـ/1977م)، ص14.

[3] أخرجه الترمذي في سننه، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ". الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ/1975م)، "أبواب

كما روي عن سيدنا علي ﷺ أنه قال: "إِنِّي كُنْتُ رَجُلاً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ"[1].

هذه الآثار عن الصحابة ﷺ، تؤكد لنا اهتمامهم، بالتثبت من مصدر الرواية واشتراط عدالته وضبطه، وعدم تحملها ممن لا يوثق به.

الأصل الثالث: تحمل المعروف من الحديث، وتجنب الغريب والمنكر

هذا الأصل من أصول الرواية المقررة في كتب علوم الحديث، ويبدو أن تطبيق هذا الأصل يعود إلى عصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. ومما يدل على ذلك ما رواه مجاهد بن جبر المكي، قَالَ: «جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ»[2].

الأصل الرابع: حفظ الحديث الشريف في الصدور والسطور:

اعتنى الصحابة بحفظ الحديث الشريف في الصدور والسطور، لكن جمهورهم كان يحفظ الأحاديث النبوية في صدره فقط، وذلك لما عُرفوا به من شدة حفظهم وضبطهم، ومما يدل على اهتمام الصحابة ﷺ بكتابة السنة، ما روي عن أبي هريرة ﷺ قال: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إلا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ

الفرائض – باب مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الجَدَّةِ"، الحديث 2101، ج4، ص420.

[1] **سنن الترمذي**، "أبواب الصلاة – باب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّوْبَةِ"، الحديث 406، ج2، ص257. وقال: "حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ المُغِيرَةِ".

[2] أخرجه مسلم في **مقدمة صحيحه**، باب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص13.

كَانَ يَكْتُبُ وَلا أَكْتُب»[1].

كما أثبتت الآثار وجود بعض الصحف عندهم، ومن ذلك صحيفة فرائض الصدقة التي كان يحتفظ بها سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ في قائم سيفه، وفيها: "ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، فإذا كانت خمسا ففيها شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض، وذكر الحديث بطوله"[2].

وقد سبقت الإشارة إلى الجهد الواسع الذي قام به الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، في جمع السنة وتدوينها، الأمر الذي يبين لنا عناية الصحابة ﷺ بحفظ السنة في السطور إضافة إلى حفظها في الصدور.

الأصل الخامس: المذاكرة

المذاكرة اصطلاح يستخدمه المحدثون، للدلالة على "مطارحات علمية ومساجلات حديثية، يعرض فيها الجلساء من حفاظ الحديث، وطلبته لذكر فوائد الأحاديث وغرائب الأسانيد وخفي التعليلات، يسأل بعضهم بعضاً عن ذلك، ويفيد الواحد منهم الآخر ما غاب عنه"[3].

وللمذاكرة أثرها الكبير في تحرير المحفوظ وتثبيته، وقد نبه على ذلك الإمام النووي بقوله: "فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ ويتحرر، ويتأكد ويتقرر ويزداد، بحسب كثرة المذاكرة. ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المطالعة والحفظ ساعات بل أياما"[4]. وتُعد

---

[1] أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث 113، ج1، ص54.

[2] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.)، ص353. والحديث أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه**، عن أنس بن مالك ﷺ، كتاب الزكاة، باب زَكَاةِ الغَنَمِ، الحديث 1454، ج2، ص118.

[3] العوني، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف، **نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية** (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1418هـ)، ص35.

[4] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، ج1، ص47-48.

المذاكرة أحد الأصول الرئيسة في تحمل الحديث عند الصحابة، فقد طبقوها وأفادوا منها عمليا، كما نصحوا طلابهم بالاهتمام بها. وقد ورد عنهم فيها آثار عديدة، منها:

1- ما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ، أنه قال: «تذاكروا هذا الحديث، وتزاوروا، فإنكم إن لا تفعلوا يدرس»[1].

2- عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: «تذاكروا الحديث، فإن الحديث يُهيج الحديث»[2]. وفي رواية: «تحدثوا وتذاكروا، فإن الحديث يذكر بعضه بعضا»[3].

3- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: "تذاكروا هذا الحديث، لا ينفلت منكم، فإنه ليس مثل القرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث ينفلت منكم، ولا يقولن أحدكم حدثت أمس فلا أحدث اليوم، بل حدث أمس، ولتحدث اليوم، ولتحدث غدا"[4].

وقد حرص الصحابة ﷺ على مذاكرة الحديث، ومما يدل على ذلك ما روي عن معاوية ﷺ، أنه "دخل مسجد حمص فركع ركعتين، فلما فرغ إذا هو بناس جلوس، فقال لهم: ما يجلسكم؟ قالوا: صلينا صلاة المكتوبة ثم قص القاص، فلما فرغ قعدنا نتذاكر سنة رسول الله ﷺ، فقال معاوية: ما من رجل أدرك النبي ﷺ أقل حديثا عنه مني، إني سأحدثكم بخصلتين حفظتهما من رسول الله ﷺ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ عَلَى النَّاسِ فَيَقُومُ عَلَى رَأْسِهِ الرِّجَالُ يُحِبُّ أَنْ تَكْثُرَ الْخُصُومُ عِنْدَهُ فَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ). قال: وكنت مع النبي ﷺ يوما فدخل المسجد، فإذا هو بقوم في المسجد قعود، فقال النبي ﷺ: ما يقعدكم؟ قالوا: صلينا الصلاة المكتوبة، ثم قعدنا

---

[1] الدارمي، **السنن**، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص488. وانظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق محمود الطحان (الرياض: مكتبة المعارف، د.ت.)، ج1، ص236؛ ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج1، ص443؛ الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص141.

[2] الدارمي، **السنن**، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص478. وانظر الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص140.

[3] الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي**، ج1، ص237.

[4] الدارمي، **السنن**، وقال المحقق: رجاله ثقات، ج1، ص479.

نتذاكر كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا تَعَاظَمَ ذِكْرُهُ»[1].

وقد كان للمذاكرة أثرها الكبير في الحفاظ على الحديث الشريف وبقائه حيا في قلوب الصحابة ﷺ، حيث كان الاعتماد الأكبر في الحفاظ على السنة في زمنهم على الحفظ، وكان المكتوب من الأحاديث قليلاً بالنسبة للمحفوظ منها.

الأصل السادس: طرق تحمل الحديث

يعد موضوع طرق تحمل الحديث من الموضوعات الرئيسة في علوم الحديث، وتعود جذور هذا الموضوع إلى بداية عصر الرواية، في عهد الصحابة ﷺ، ويمكن القول بأن ثلاثا من طرق التحمل كانت قد ظهرت فعلا في عصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وهي:

1- السماع من الشيخ، وهي الطريقة الرئيسة في هذا العصر، حيث كان الاعتماد في الرواية على الحفظ وليس على الكتاب.

2- القراءة على الشيخ، ويسميها أكثر المحدثين عرضًا[2]، فقد وجدت بعض النسخ المكتوبة، التي كان أصحابها يقرؤونها على شيوخهم من الصحابة. ومما يدل على ذلك ما أخرجه الإمام الدارمي عن بشير بن نهيك، قال: "كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة ﷺ، فلما أردت أن أفارقه، أتيته بكتابه فقرأته عليه، وقلت له: هذا سمعت منك؟ قال: نعم"[3].

3- الكتابة أو المكاتبة: وهي "أن يكتب الشيخ مسموعه أو شيئا من حديثه، لحاضر عنده أو غائب عنه"[4]. ومما يدل على وجود هذا الطريق من طرق التحمل في ذلك العصر، ما أخرجه الإمام البخاري عن أَبِي بَكْرَةَ ﷺ، أنه "كَتَبَ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ

---

[1] الحاكم، **المستدرك**، ج1، ص172. وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"، ووافقه الذهبي.

[2] انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط2، 1392هـ/1972م)، ج1، ص423.

[3] الدارمي، **السنن**، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص435. وانظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص274؛ وابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج1، ص313.

[4] السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص480.

بسجسْتَانَ، بِأَنْ لاَ تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لاَ يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ»[1]. وما أخرجه البخاري عن أنس بن مالك ﷺ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ، كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ»[2].

أما ما روي عن الصحابة ﷺ من تفضيل طريقة على أخرى، فالروايات في ذلك لا يعتمد عليها، فهي لا تخلو من ضعف، والله تعالى أعلم.

أصول أداء الحديث في عهد الصحابة ﷺ

يعرض هذا المبحث لأهم الأصول والقواعد المتعلقة بنقل الصحابة ﷺ الحديث إلى بعض أفراد طبقتهم، أو إلى من جاء بعدهم من التابعين. ويمكن إجمال أهم أصول الأداء عند الصحابة في المطالب الآتية:

الأصل الأول: تجنب الكذب والوضع في الحديث

يعد الكذب من الصفات المذمومة شرعًا، وقد جاء النهي عنه صريحًا، لا سيما إذا كان الكذب على الله تعالى أو على رسوله ﷺ. وقد حرص الصحابة ﷺ على تجنب هذه الصفة المذمومة، والتحذير منها.

فقد بين الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ﷺ خطورة الكذب على رسول الله ﷺ، وشدة حذر الصحابة منه، فيقول: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فَلَأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدْعَةٌ»[3].

---

[1] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الأحكام، باب هَلْ يَقْضِي القَاضِي أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضْبَانُ، رقم (7158)، ج9، ص65.

[2] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الزكاة، باب مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، رقم (1453)، ج2، ص117.

[3] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب المناقب، باب عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ، الحديث 3611، ج4، ص200؛ ومسلم في **صحيحه** واللفظ له، كتاب الزكاة، باب التَّحْرِيضِ عَلَى قَتْلِ الْخَوَارِجِ، الحديث 1066، ج2، ص746.

وهكذا لم يعرف الصحابة ﷺ الكذب، ولم يكن يكذب بعضهم بعضًا، ويؤكد ذلك قول أنس بن مالك ﷺ: "إنا والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب"[1].

فتجنب الصحابة ﷺ للكذب، واقع مقرر، جاءت الإشارة إليه في العديد من الآثار والأحاديث، ومن ذلك حديث توزيع الغنائم على قريش يوم فتح مكة، فعن أنس بن مالك ﷺ، قال: "قَالَت الأَنْصَارُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَأَعْطَى قُرَيْشًا: وَاللَّه إِنَّ هَذَا لَهُوَ العَجَبُ، إِنَّ سُيوفَنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَاءِ قُرَيْشٍ، وَغَنَائِمُنَا تُرَدُّ عَلَيْهِمْ، فَبلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَدَعَا الأَنْصَارَ، قَالَ: فَقَالَ: «مَا الَّذي بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟»، وَكَانُوا لاَ يَكْذِبونَ، فَقَالُوا: هُوَ الَّذي بَلَغَكَ، قَالَ: «أَوَلاَ تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجعَ النَّاسُ بِالْغَنَائِمِ إِلَى بيوتِهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّه ﷺ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟ لَوْ سَلَكَتِ الأَنْصَارُ وَادِياً، أَوْ شِعْبًا لَسَلَكْتُ وَادِيَ الأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَهُمْ»[2].

الأصل الثاني: الإقلال من رواية الحديث

من أصول أداء الحديث المشتهرة بين الصحابة ﷺ، عدم الإكثار من الرواية عن رسول الله ﷺ، ومن أشهر من نقل عنه الالتزامُ بهذا المبدأ وحملُ الناس عليه سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ، فقد كان ﷺ يشدد على من يكثر الرواية من الصحابة ﷺ، وربما طلب تقديم شاهد عليها.

ومن ذلك قصته المشهورة مع أبي موسى الأشعري ﷺ، فعن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: "كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُم ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، فقال: والله لتقيمن عليه ببينة. أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أُبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك"[3].

---

[1] البزار، ، **البحر الزخار**، ج13، ص482. وقال الهيثمي: "رواه البزار ورجاله ثقات"، **مجمع الزوائد**، ج5، ص52.

[2] أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه**، كتاب المناقب، باب مَنَاقِبِ الأَنْصَارِ، الحديث 3778، ج5، ص30.

[3] أخرجه البخاري في **صحيحه** واللفظ له، كتاب الاستئذان، باب التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِئْذَانِ ثَلاَثًا، الحديث 6245، ج8،

كما روي التزام هذا المنهج عن عدد من الصحابة ﷺ، وهم:

1- عثمان بن عفان ﷺ، فقد روي عنه أنه قال: "مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلاَّ أَكُونَ أَوْعَى أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَلَكِنْ أَشْهَدُ لَسَمِعْتُهُ يقُول: مَن قَالَ عَلِيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[1].

2- عبد الله بن مسعود ﷺ، فعَنْ ثَابِتِ بْنِ قُطْبَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: "كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ، يُحَدِّثُنَا فِي الشَّهْرِ بِالْحَدِيثَيْنِ أَوِ الثَّلَاثَةِ»[2].

3- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فعن عامر الشعبي قال: "قَدْ صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَةً وَنِصْفًا، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا"[3].

4- أنس بن مَالك ﷺ، فقد روي عنه أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيراً أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِباً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[4].

5- الزبير بن العوام ﷺ، فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: "إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[5].

ولعل أهم الأسباب التي كانت سببا في إقلال الصحابة ﷺ من الرواية أو حثهم على ذلك ما يأتي:

ص54؛ ومسلم في **صحيحه**، كتاب الآداب، باب الاسْتِئْذَانِ، الحديث 2153، ج3، ص1694.

[1] أخرجه الإمام أحمد في **مسنده**، رقم (469)، وحسّن الشيخ شعيب إسناده، ج1، ص512.

[2] الدارمي، **السنن**، وحسّن المحقق إسناده، ج1، ص327. وانظر: مقدمة **صحيح مسلم**، باب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص81.

[3] أخرجه الإمام أحمد في **مسنده**، الحديث 6213، وقال الشيخ شعيب: "إسناده صحيح على شرط الشيخين"، ج10، ص344؛ وانظر: الدارمي، **السنن**، ج1، ص326.

[4] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، باب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رقم (108)، ج1، ص33؛ ومسلم في **مقدمة صحيحه**، باب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص10.

[5] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، باب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، الحديث 107، ج1، ص33.

1- خشية الوقوع في الخطأ

فالإنسان غير معصوم، ولا يكاد يسلم من الخطأ والنسيان، والإكثار من الرواية مظنة الوقوع في الخطأ، سواء كان ذلك بالزيادة أو النقص أو التحريف.

يقول الإمام ابن عبد البر تعليقا على ما أثر عن عمر بن الخطاب ﷺ في ذلك: "وأمره بإقلال الرواية عن رسول الله ﷺ إنما كان خوف الكذب على رسول الله ﷺ، وخوفاً أن يكون مع الإكثار أن يحدثوا بما لم يتقنوا حفظه ولم يعوه؛ لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار"[1].

ويدل على ذلك ما سبق نقله عن عثمان بن عفان والزبير بن العوام رضي الله عنهما، فقد فهم بعض الصحابة، التحذير من الكذب في الحديث على عمومه، وحملوا الكذب على الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمدا كان أو سهوا[2]، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، خشية الوقوع في الخطأ والنسيان، "والغالط والناسي وإن كان لا إثم عليه، فقد يُنسب إلى تفريط، لتساهله أو نحو ذلك"[3].

2- خشية الاشتغال عن القرآن الكريم بغيره

خشية اشتغال الناس عن القرآن الكريم بغيره، كان أحدَ الأسباب الداعية إلى الأمر بالإقلال من رواية السنة، تقديماً للأهم على المهم، وقد ظهر ذلك جليا في صدر الإسلام، حيث كانت الحاجة ماسة إلى المحافظة على القرآن الكريم، وضبط سوره وآياته.

ومن الآثار التي تشهد لكون هذا السبب داعياً للإقلال من رواية السنة، قول قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ: «بَعَثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الْكُوفَةِ وَشَيَّعَنَا، فَمَشَى مَعَنَا إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ صِرَارٌ، فَقَالَ: أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: لِحَقِّ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِحَقِّ الأَنْصَارِ، قَالَ لَكِنِّي مَشَيْتُ مَعَكُمْ لِحَدِيثٍ أَرَدْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ، فأَرَدْتُ أَنْ تَحْفَظُوهُ لِمَمْشَايَ مَعَكُمْ،

---

[1] ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج2، ص1003.

[2] النووي، **المنهاج**، ج1، ص69.

[3] المرجع السابق، ج1، ص72.

إِنَّكُمْ تَقْدَمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيزٌ كَهَزِيزِ الْمِرْجَلِ، فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَدُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ، وَقَالُوا: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، فَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَنَا شَرِيكُكُمْ»[1].

وقد بين الإمام ابن عبد البر أن أمر عمر ﷺ بالإقلال من الرواية "إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن، فخشي عليهم الاشتغال بغيره عنه، إذ هو الأصل لكل علم"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام ابن عبد البر انتقد حديث قَرَظة، والآثارَ المشابهةَ له، بحجة نقلية وعقلية:

أما الحجة النقلية، فتتمثل في معارضته للقرآن الكريم والآثار الصحيحة التي تأمر بتبليغ السنة وتشجع على ذلك[3]. وأما الحجة العقلية، فتتمثل في قوله: "ولا يخلو الحديث عن رسول الله ﷺ من أن يكون خيرا أو شرا، فإن كان خيرا ولا شك فيه أنه خير، فالإكثار من الخير أفضل، وإن كان شًا فلا يجوز أن يتوهم أن عمر ﷺ يوصيهم بالإقلال من الشر، وهذا يدلك أنه إنما أمرهم بذلك خوف مواقعة الكذب على رسول الله ﷺ، وخوف الاشتغال عن تدبر السنن والقرآن؛ لأن المكثر لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه"[4].

لكن اشتهار هذا الأمر عند الصحابة يدل على أن له أصلاً، ولذلك قال الإمام ابن عبد البر بعد ذلك: "وقد يحتمل عندي أن تكون الآثار كلها عن عمر صحيحة

---

[1] أخرجه ابن ماجه في **سننه**. ابن ماجه القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.)، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الحديث 28، ج1، ص12. وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَاد فِيهِ مقَال من أجل مجَالد، لَكِن لم يْنفَرد بِهِ مجَالد عَن الشّعبِيّ، فقد رَوَاهُ الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك عَن مُحَمَّد بن يَعْقُوب الْأَصَم عَن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم عَن ابْن وهب عَن ابْن عُيَيْنَة عَن بَيَان عَن الشّعبِيّ بِهِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيث صَحِيح الْإِسْنَاد". البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي (بيروت: دار العربية، ط2، 1403هـ)، ج1، ص8.

[2] ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج2، ص1003.

[3] انظر: المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

متفقة، ويخرج معناها على أن من شك في شيء تركه، ومن حفظ شيئًا، وأتقنه جاز له أن يحدث به، وأن الإكثار يحمل الإنسان على التقحم أن يحدث بكل ما سمع من جيد ورديء وغث وسمين"[1].

3- عدم وجود الحاجة إلى الرواية

الرواية عن رسول الله ﷺ أمانة ومسؤولية، وقد كان الصحابة ﭫ، يودون وجود من يكفيهم هذه المهمة العظيمة، فإذا وجد من يكفيهم، أحجموا عن ذلك، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: "لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ عِشْرِينَ وَمِائَةً مِنَ الأَنْصَارِ، وَمَا مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ إِلاَّ وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْحَدِيثَ، وَلاَ يُسْأَلُ عَنْ فُتْيَا إِلاَّ وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْفُتْيَا"[2].

وقد كان ذلك في صدر الإسلام، في أوائل عصر الصحابة ﭫ، لكن بعد أن توسعت الدولة الإسلامية في أواخر عهد الخليفة عمر ﭬ، بدأ الناس يشعرون بالحاجة إلى رواية الأحاديث، لحفظها ونقلها إلى جيل التابعين، فانبرى عدد من الصحابة ﭫ لهذه المهمة العظيمة.

4- خشية تحريف السنة من قبل ضعاف الإيمان والمنافقين

وهذا أحد الأسباب التي تفسر تشديد عمر ﭬ على بعض الصحابة، لتساهلهم في رواية الحديث والإكثار منها، حتى طلب من بعض الصحابة أن يأتي بمن يشهد له على روايته. وقد سبقت الإشارة إلى قصته مع أبي موسى الأشعري ﭬ، عندما روى له حديث الاستئذان، ومما جاء في بعض طرق هذا الحديث أن عمر ﭬ قال لأبي موسى ﭬ: "أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوَّل الناس على رسول الله ﷺ"[3]. وكأنه

---

[1] المرجع السابق، ج2، ص1010.

[2] الدارمي، **السنن**، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص248.

[3] الأصبحي، مالك بن أنس، **الموطأ**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/1985م)، ج2، ص964؛ وأخرجه أبو داود في **سننه**، كتاب الأدب، باب كم مرة يسلم الرجل في

ﷺ أراد بالتشديد على من يروي الحديث من الصحابة ﷺ، تنبيه المسلمين الجدد على ضرورة التحري في الرواية عن رسول الله ﷺ، فإذا كانت رواية الصحابة لا تقبل إلا بعد هذا التحقيق والتمحيص، فروايات غيرهم من باب أولى.

ويقول الخطيب البغدادي: "وفي تشديد عمر أيضا على الصحابة، وفي روايتهم، حفظٌ لحديث رسول الله ﷺ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يُدخل في السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحبة النبي ﷺ، قد تُشدد عليه في روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أرهب"[1].

وبناء على ما سبق من الأسباب الداعية إلى عدم الإكثار من الرواية، ينبغي أن يفهم الإقلال من الرواية على أنه ضابط خاص، يطبق في حالات محددة، ولأسباب معينة، كأن يكون هناك مصلحة معينة، كالتركيز على حفظ القرآن وضبطه، ونحو ذلك من الحالات والمصالح.

ومما يشهد لخصوصية هذا الضابط، وعدم عموميته واطراده، اهتمام بعض الصحابة ﷺ، بالرواية عنه ﷺ، مستجيبين لأمره عليه الصلاة والسلام: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2]. فإقلال بعض الصحابة من الرواية عن النبي ﷺ، ينبغي أن يفهم في ضوء النصوص والآثار الأخرى التي تشجع على نشر سنته عليه الصلاة والسلام، والتي تدل على استجابة الصحابة ﷺ لذلك، وعنايتهم بحفظ الأحاديث وتبليغها لمن جاء بعدهم.

الاستئذان، الحديث 5184، ج4، ص347.

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق محمد سعيد خطي أوغلي (أنقرة: دار إحياء السنة النبوية، د.ت.)، ص91.

[2] **صحيح البخاري**، كتاب أحاديث الأنبياء، باب مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، الحديث 3461، ج4، ص170.

الأصل الثالث: عدم التحديث بكل ما يُسمع

عدم التحديث بكل ما يسمعه الإنسان، أحد مبادئ الرواية المقررة عند السلف، فإن الإنسان "يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن"[1]. وتأكيدا لهذا الأصل يقول الإمام مالك: "اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"[2]. ويقول عبد الرحمن بن مهدي: "لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمْسِكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ"[3].

وقد جاء تقرير هذا الأصل عن عدد من الصحابة ﷺ، ومن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ، أنه قال: "بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"[4]. وعن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: "بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"[5].

الأصل الرابع: استخدام الإسناد في الرواية

كان الصحابة ﷺ يسندون حديثهم إلى النبي ﷺ، وهذا هو إسنادهم، وقد صرح كثير منهم بسماع الحديث منه عليه الصلاة والسلام، مستخدما عبارات تدل على ذلك، نحو: "سمعت رسول الله ﷺ يقول"، أو "قال لي رسول الله ﷺ"، ونحو ذلك. كما صرح بعضهم برؤيته ﷺ يقوم بفعل معين[6].

ومن ذلك ما روي عن عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[7]. وما روي عن عبد الله بن عمر رضي

---

[1] النووي، **المنهاج**، ج1، ص75.

[2] أخرجه مسلم في **مقدمة صحيحه**، باب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص11.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

[6] انظر فلاته، عمر حسن، **الوضع في الحديث** (بيروت: 1401هـ/1981م)، ج2، ص11-14.

[7] **صحيح البخاري**، باب بدء الوحي، الحديث 1، ج1، ص6.

الله عنهما، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ المَغْرِبَ، حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ العِشَاءِ»[1]. ونحو ذلك كثير.

أما في حال تلقي الصحابة الحديث من صحابي آخر، فقد كانوا يصرحون بالواسطة أحيانا، وكثيرا ما نجد في كتب الحديث رواية صحابي عن صحابي آخر، كما توجد رواية ثلاثة صحابة بعضهم عن بعض، وأربعة بعضهم عن بعض وهو قليل جدا، كما نبه على ذلك الإمام النووي الذي جمع الرباعيات من الصحابة والتابعين في أول شرحه لصحيح البخاري بأسانيدها وجمل من طرقها[2].

ومن أمثلة تصريحهم بالرواية عن بعضهم بعضًا، ما يأتي:

1- عَنْ أَنَسِ بْنِ مالك ﭬ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامت ﭬ، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُخْبِرَنَا بِلَيْلَة القَدْرِ فَتَلاَحَى رَجُلاَنِ مِنَ المسْلمينَ، فَقَالَ: خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَة القَدْرِ، فَتَلاَحَى فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ، فَرُفِعَتْ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَة، وَالسَّابِعَة، وَالخَامِسَة»[3].

2- عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﭬ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ»[4].

هذه الأمثلة ونحوها، تؤكد أن استخدام الإسناد في الرواية، قد نشأ مع نشأة الرواية في صدر الإسلام، ولم يتخلف عنها.

الأصل الخامس: التأكد من ضبط الراوي للحديث قبل روايته

التأكد من ضبط الراوي للحديث قبل روايته، أحد أصول الرواية التي دلت عليها آثار الصحابة ﭫ، حيث وردت عنهم تحذيرات للراوي بأن لا يروي ما لا يضبطه أو

[1] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الجمعة، باب يُصَلِّي المَغْرِبَ ثَلاَثًا فِي السَّفَرِ، الحديث 1091، ج2، ص44.

[2] انظر النووي، **المنهاج**، ج1، ص63.

[3] **صحيح البخاري**، "كتاب صلاة التراويح – باب رَفْعِ مَعْرِفَةِ لَيْلَةِ القَدْرِ لِتَلاَحِي النَّاسِ"، الحديث 2023، ج3، ص47.

[4] **صحيح البخاري**، "كتاب الوضوء – باب المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ"، الحديث 202، ج1، ص51.

يشك فيه من الأحاديث.

ففي خطبة له بعد آخر حجة حجها، يقول الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ: "فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لاَ أَدْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيْ أَجَلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاهَا فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لاَ يَعْقِلَهَا فَلاَ أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ..."[1].

وإذا شك الراوي في ضبطه لنسيان أو كبر سن أمسك عن الرواية، وقد وردت بعض الآثار عن الصحابة ﷺ تؤكد هذا المعنى، ومن ذلك ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قلنا لزيد بن أرقم: "حدِّثنا عن رسول الله ﷺ، قال: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد"[2].

الأصل السادس: الحرص على الرواية باللفظ، مع قبول الرواية بالمعنى

كان الاعتماد الرئيس في تحمل الروايات عند الصحابة على الحفظ، وقد اشتهر القوم آنذاك بقوة الحفظ، فكانوا يؤدون الحديث على نحو ما سمعوه، وقد تعددت آثار الصحابة التي تؤكد حرصهم على أداء الحديث كما سمعوه، استجابة لأمر النبي ﷺ، القائل: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»[3].

ومن آثار الصحابة الدالة على حرصهم على التقيد بلفظ الحديث، ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فعن محمد بن علي، قال: "لم يكن من أصحاب

---

[1] **صحيح البخاري**، "كتاب الحدود – باب رَجْمِ الحُبْلَى مِنَ الزِّنَا إِذَا أَحْصَنَتْ"، الحديث 6830، ج8، ص168. وانظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص166؛ ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج2، ص1003.

[2] أخرجه الإمام ابن ماجه في **سننه**، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الحديث 25، ج1، ص11. وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَاد صَحِيح، رِجَاله كلهم ثِقَات، مُحْتَج بهم فِي الْكتب السِّتَّة"، **مصباح الزجاجة**، ج1، ص8.

[3] أخرجه الترمذي في **سننه**، أبواب العلم، باب مَا جَاءَ فِي الحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، الحديث 2657، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ "، ج5، ص34.

رسول الله ﷺ أحد، إذا سمع من رسول الله ﷺ لا يزيد فيه ولا ينقص، ولا ولا، مثل عبد الله بن عمر"[1]. وفي رواية أخرى: "كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه ولم ينقص منه، ولم يجاوزه ولم يقصر عنه"[2].

ومن ذلك ما روي عن أبي أمامة الباهلي ﷺ، فعن حبيب بن عبيد: "أن أبا أمامة الباهلي ﷺ، كان يحدث بالحديث، كالرجل الذي يؤدي ما سمع"[3].

وفي مقابل ذلك أجاز عدد من الصحابة ﷺ الرواية بالمعنى، لصعوبة التقيد باللفظ الدقيق للحديث في بعض الأحيان، فقد يركز الراوي على المعنى أكثر من اللفظ، فتفوته بعض ألفاظ الحديث، مما يضطره إلى روايته بالمعنى.

ومن الآثار الدالة على تسامح الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في رواية معنى الحديث دون لفظه، ما روي عن عروة بن الزبير، قال: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ يَبْلُغُنِي أَنَّكَ تَكْتُبُ عَنِّي الْحَدِيثَ، ثُمَّ تَعُودُ فَتَكْتُبُهُ، فَقُلْتُ لَهَا: أَسْمَعُهُ مِنْكِ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَسْمَعُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: هَلْ تَسْمَعُ فِي الْمَعْنَى خِلَافًا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ"[4].

وعن مكحول، قال: "دَخَلْنَا عَلَى وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا: يَا أَبَا الْأَسْقَعِ، حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَا نِسْيَانٌ، فَقَالَ: هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ زِدْتُمْ أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ شَيْئًا؟ فَقُلْتُ: إِنَّا لَنَزِيدُ وَنَنْقُصُ، وَمَا نَحْنُ بِأُولَئِكَ فِي الْحِفْظِ؟ فَقَالَ: فَهَذَا الْقُرْآنُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَأَنْتُمْ تَدْرُسُونَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَكَيْفَ وَنَحْنُ نُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ سَمِعْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ"[5].

---

[1] الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص172.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع السابق، ص205.

[5] المرجع السابق، ص203.

وعن أبي سعيد الخُدريِّ ﵁، قَالَ: "كُنَّا نَجْلسُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَسَى أَنْ نَكُونَ عَشْرَةَ نَفَرٍ نَسْمَعُ الْحَدِيثَ، فَمَا مِنَّا اثْنَانِ يُؤَدِّيَانِهِ عَلَى حَرْفٍ، غَيْرَ أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ"[1].

ويرى الحكيم الترمذي أن التسامح في رواية الحديث بالمعنى هو منهج عامة الصحابة ﵃، "فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التي بلغت أسماعهم بأعيانها، بلا زيادة ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير، لكانوا يستودعونها الصحف، كما فعل رسول الله ﷺ بالقرآن، فكان إذا أنزل الوحي دعا الكاتب فكتبه، مع ما توكل الله له بجمعه وقرآنه... ولو كانت هذه الأحاديث سبيلها هكذا، لكتبها أصحاب رسول الله ﷺ"[2].

ومع تسامح الصحابة في الرواية بالمعنى، فقد كانوا يحرصون -في روايتهم للأحاديث النبوية- على التزام اللفظ النبوي قدر المستطاع، ويشهد لذلك ما يأتي:

1- التصريح بالشك في بعض ألفاظ الحديث، حيث يذكر الراوي الكلمة وما يرادفها، ومن ذلك ما روي عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﵁، قَالَ: "كَانَ عَلِيٌّ ﵁ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرَ، وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ، فَقَالَ: أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلِيٌّ فَلَحِقَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءُ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا فِي صَبَاحِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ -أَوْ قَالَ: لَيَأْخُذَنَّ- غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، -أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ- يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ»، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ"[3].

2- إضافة ألفاظ في الحديث تدل على تدقيق الراوي وضبطه للفظ الرواية ومكانها وزمانها، ومن ذلك ما روي عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ العَدَوِيِّ ﵁، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ

---

[1] المرجع السابق، ص204.

[2] الحكيم الترمذي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر، **نوادر الأصول في أحاديث الرسول** ﷺ، تحقيق عبد الرحمن عميرة (بيروت: دار الجيل، د.ت.)، ج4، ص118.

[3] **صحيح البخاري**، "كتاب المناقب - باب مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁"، الحديث 3702، ج5، ص18؛ **صحيح مسلم**، "كتاب الفضائل، باب مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁"، الحديث 2407، ج4، ص1872. واللفظ للبخاري.

يَبْعَثُ البُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: "ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الأَمِيرُ، أُحَدِّثْكَ قَوْلاً قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الغَدَ مِنْ يَوْمِ الفَتْحِ، سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلاَ يَحِلُّ لاِمْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا...»[1]. ومن ذلك أيضا ما روي عَنْ سَعْدِ بنِ مَالِكٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنهما، كِلَاهُمَا يقُولُ: سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي مُحَمَّدًا ﷺ، يَقُولُ: «مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»[2].

3- إضافة ألفاظ في الحديث، تنبه على شك الراوي في كلمة أو جملة معينة. ومن ذلك ما روي عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ - قَالَ عِمْرَانُ: فَلاَ أَدْرِي أَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدَ قَرْنِهِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً - ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»[3].

4- إضافة ألفاظ في آخر الحديث، تشير إلى احتمال وجود زيادة أو نقص أو تبديل لا يؤثر في المعنى، ومن ذلك ما رواه عَمْرو بن مَيْمُون قَالَ: مَا أخطأني ابْن مَسْعُود ﷺ عَشيَّة خَمِيس إلاَّ أَتَيْته فِيهِ، قَالَ: فَمَا سمعته يَقُول بِشَيْء قطّ: قَالَ رَسُول الله ﷺ. فَلَمَّا كَانَ ذَات عَشيَّة، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ، قَالَ: فنكس، قَالَ: فَنَظَرت إِلَيْهِ فَهُوَ قَائِم محللة أزرارُ قَمِيصه، قد اغرورقت عَيناهُ وَانْتَفَخَتْ أوداجه، قَالَ: أَو دون ذَلِك، أَو

---

[1] **صحيح البخاري،** "كتاب العلم - باب لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ"، الحديث 104، ج1، ص32؛ **صحيح مسلم،** "كتاب الحج - باب تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا وَلُقَطَتِهَا، إِلَّا لِمُنْشِدٍ عَلَى الدَّوَامِ"، الحديث 1354، ج2، ص987. واللفظ للبخاري.

[2] **صحيح البخاري،** "كتاب الفرائض، مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ"، الحديث 6766، ج8، ص156؛ **صحيح مسلم،** كتاب الإيمان، باب بَيَانِ حَالِ إِيمَانِ مَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ، رقم (63)، ج1، ص80. واللفظ لمسلم.

[3] **صحيح البخاري،** "كتاب الشهادات - باب لاَ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ"، الحديث 2651، ج3، ص171؛ **صحيح مسلم،** "كتاب فضائل الصحابة ﷺ- باب فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"، الحديث 2535، ج4، ص1964. واللفظ لمسلم.

فَوق ذَلك، أَو قَريبا من ذَلك، أَو شَبيها بذلك"[1]. ومن ذلك أيضًا، ما روي عن أنس بن مَالك ﷺ، أنه كان "إذا حدث عن رَسُول الله ﷺ حَديثا فيفرغ منْهُ، قَالَ: أَو كَمَا قَالَ رَسُول الله ﷺ"[2].

الأصل السابع: تحيُّن الأوقات المناسبة للرواية

تحين الأوقات المناسبة للتحديث، ومراعاة الأحوال النفسية لطلبة العلم، أصل آخر من الأصول التي نبه عليها الصحابة ﷺ، وطبقوها عمليا في حياتهم العلمية، مقتدين بمعلمهم الأول عليه الصلاة والسلام، الذي نبه على أهمية مراعاة أحوال النفس الإنسانية، وحاجتها إلى التغيير والترويح.

وعَنْ شقيق أبي وائل، قال: "كَانَ عَبْدُ الله يُذَكِّرُنَا كُلَّ يَوْم خَميس، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْد الرَّحْمَن إنَّا نُحبُّ حَديثَكَ وَنَشْتَهيه، وَلَوَددْنَا أَنَّكَ حَدَّثْتَنَا كُلَّ يَوْم، فَقَالَ: مَا يَمْنَعُني أَنْ أُحَدِّثَكُمْ إلَّا كَرَاهيَةُ أَنْ أُملَّكُمْ، (إنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بالْمَوْعظَة في الْأَيَّام، كَرَاهيَةَ السَّآمَة عَلَيْنَا) "[3]. ولذلك كان ﷺ ينصح من يتصدر للحديث بقوله: "لا تُملوا الناس"[4].

وقد نبه المحدثون على عدم إطالة مجلس الحديث خشية سآمة الطلاب ومللهم، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: "ينبغي للمحدث أن لا يطيل المجلس الذي يرويه، بل

---

[1] أخرجه الإمام ابن ماجه في **سننه**، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التَّوَقِّي في الْحَديث عَنْ رَسُول اللَّه ﷺ، الحديث 23، ج1، ص10. وقال البوصيري: "هَذَا إسْنَاد صَحيح احْتَجَّ الشَّيْخَان بجَميع رُوَاته"، **مصباح الزجاجة**، ج1، ص7. وانظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص205.

[2] أخرجه الإمام ابن ماجه في **سننه**، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التَّوَقِّي في الْحَديث عَنْ رَسُول اللَّه ﷺ، رقم (24)، ج1، ص10. وقال البوصيري: "هَذَا إسْنَاد صَحيح على شَرط الشَّيْخَيْن"، **مصباح الزجاجة**، ج1، ص8. وانظر: الدارمي، **السنن**، ج1، ص327؛ الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص206.

[3] **صحيح البخاري**، "كتاب العلم – باب مَنْ جَعَلَ لأَهْل الْعلْم أَيَّامًا مَعْلُومَة"، الحديث 70، ج1، ص25؛ **صحيح مسلم**، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الاقْتصَاد في الْمَوْعظَة، الحديث 2821، ج4، ص2172. واللفظ لمسلم.

[4] الدارمي، **السنن**، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص411. وانظر الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي**، ج2، ص128.

يجعله متوسطا، ويقتصد فيه حذرا من سآمة السامع وملله، وأن يؤدي ذلك إلى فتوره عن الطلب وكسله"[1].

الأصل الثامن: مراعاة الفروق الفردية لمن يتلقون الحديث

من المسائل التربوية المقررة اختلاف قدرات طلبة العلم العقلية والنفسية، وكثيراً ما تحث الدراسات التربوية المعاصرة على مراعاة الفروق الفردية في العملية التعليمية، فما يناسب فئة من طلبة العلم، قد لا يناسب فئة أخرى، فلكل مقام مقال، ولكل مقال مقام.

وقد دلت الآثار الواردة عن الصحابة ﷺ، على مراعاتهم لهذا الأصل من أصول التحديث والرواية، ومن ذلك ما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟»[2]. وفي رواية: «أَيُّهَا النَّاسُ تُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ»[3].

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: "مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً"[4]. وقد كان أبو هريرة ﷺ حريصاً على أن يحدث الناس بما تدركه عقولهم، ولذلك أبى أن يحدثهم بكل ما يعلمه من أحاديث الفتن والملاحم ونحوها، فينكر ذلك من لم يألفه، ويعترض عليه من لا إدراك لديه لمعناه[5]. فقد روي عنه أنه قال: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ»[6].

---

[1] المرجع السابق، ج2، ص127.

[2] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، باب مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا، الحديث 127، ج1، ص37.

[3] الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي**، ج2، ص108.

[4] أخرجه مسلم في **مقدمة صحيحه**، باب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص11.

[5] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج1، ص217.

[6] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، باب حِفْظِ العِلْمِ، الحديث 120، ج1، ص35.

وعلى هذا المنهج سار العلماء من بعدهم، فكره الإمام أحمد التحديث بالأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، وكره الإمام مالك ذلك في أحاديث الصفات، والإمام أبو يوسف في الغرائب[1].

خاتمة

فقد عرض البحث لأصول تحمل الحديث الشريف وأدائه عند الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وذلك من خلال استقراء الآثار الواردة عنهم في هذا الموضوع، وقد توصل البحث إلى ما يأتي:

1- أن "أصول الحديث" علم إسلامي أصيل، أسس قواعدَه الصحابةُ رضوان الله تعالى عليهم، مهتدين بما تعلموه من كتاب ربهم عز وجل، وما تربوا عليه من سنة نبيهم المصطفى عليه الصلاة والسلام. وأن قواعد هذا العلم ومسائله الرئيسة تعود إلى عصر النبي ﷺ، وصحابته الكرام رضوان الله تعالى عليهم، ولا يخفى أثر تلك الأصول والقواعد في الحفاظ على الحديث الشريف من الزيادة والنقصان، أو التحريف والتبديل.

2- التعريف بأصول تحمل الحديث الشريف ومسائله الرئيسة في عهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، والتي تتلخص في الاهتمام بالإسناد وعلوه، والتأكد من عدالة الشيخ وضبطه، وتحمل المعروف من الحديث وتجنب الغريب والمنكر، وحفظ الحديث الشريف في الصدور والسطور، والمذاكرة. كما اشتهرت في ذلك العصر ثلاث طرق لتحمل الحديث، وهي: السماع من الشيخ، والقراءة على الشيخ، والمكاتبة.

3- بيان معالم منهج الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في أداء الحديث الشريف، والتي تتمثل في تجنب الكذب والوضع في الحديث، والإقلال من رواية الحديث الشريف، وعدم التحديث بكل ما يُسمع، واستخدام الإسناد في الرواية، والتأكد من ضبط الراوي

---

[1] ابن حجر، **فتح الباري**، ج1، ص225.

للحديث قبل روايته، والحرص على الرواية باللفظ، مع قبول الرواية بالمعنى، وتحين الأوقات المناسبة للرواية، ومراعاة الفروق الفردية لمن يتلقون الحديث.

4- الرد على ما يزعمه بعض المستشرقين من افتقار عملية الرواية في صدر الإسلام، إلى منهج علمي يضبط مسارها، ويضمن سلامة مخرجاتها، والتأكيد على أن حالة الفوضى التي اتسمت بها عملية الرواية –في زعمهم– لا تنطبق على حال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، بل هي أقرب إلى حال من اشتهروا لاحقا باسم "القصاص"، أو "الصالحون"، الذين كانوا لا يعيرون أصول التحمل والأداء أي اهتمام، والذين كانوا بسبب ذلك موضع ذم المحدثين وانتقادهم.

ويوصي الباحث بتخصيص عدد من الدراسات والأبحاث حول منهج الصحابة ﷺ وتابعيهم في التعامل مع الحديث الشريف رواية ودراية، حيث إن كثيرا من الشبهات والإشكالات المثارة حول هذا الموضوع تعود في جذورها إلى تلك المرحلة المباركة.

المراجع:

References:

Al-×akÊm al-TirmidhÊ, AbË ÑAbd AllÉh MuÍammad ibn ÑAlÊ, NawÉdir al-UÎËl fÊ AÍÉdÊth al-RasËl SAW, ed. Abdulrahman Umayrah (Beirut: DÉr al-JÊl, no date).

Al-×Ékim, AbË ÑAbd AllÉh MuÍammad al-NÊsÉbËrÊ, al-Mustadrak ÑalÉ al-ØaÍÊÍayn (Cairo: DÉr al-×aramayn, 1st edition, 1417/1997).

Al-×Ékim, AbË ÑAbd AllÉh MuÍammad al-NÊsÉbËrÊ, Marifat Ulum al-Hadith, ed. Al-Sayyid Muazzam Husayn (Cairo: DÉr al-Kutub al-ÑIlmiyyah, 2nd edition, 1397/1997).

Al-Asbuhi, Malik ibn Ansa, al-MuwaÏÏa', ed. MuÍammad Fuad Abd al-Baqi (Beirut: DÉr IÍyÉÒ TurÉth al-ÑArabÊ, 1406/1985).

Al-BazzÉr, AÍmad bin ÑAmr al-ÑAtkÊ, al-BaÍr al-ZakkhÉr (Musnad al-BazzÉr), ed. Mahfuz Abdulrahman Zaynullah (Madinah: Maktabat al-ÑUlum wa al-×ikam, 1st edition, 1988).

Al-BukhÉrÊ, MuÍammad ibn IsmÉ`Êl, al-JÉmi`al-Musnad al-ØaÍÊÍ al-Mukhtasar min UmËr RasËl AllÉh wa Sunanihi wa AyyÉmihi (ØaÍÊÍ al- BukhÉrÊ), Ed. Muhammad bin Zuhayr bin Nasir al-Nasir (Beirut: DÉr Tawq al-NajÉh, 1st edition, 1422).

Al-DÉrimÊ, AbË MuÍammad ÑAbd AllÉh ibn Abd al-RaÍmÉn, Sunan al-DÉrimÊ, ed. Husayn Salim Asad al-Darani (Riyadh: DÉr al-MughnÊ, 1st edition, 1412/2000).

Al-HaythamÊ, NËr al-DÊn ÑAlÊ ibn AbÊ Bakr, MajmaÑ al-ZawÉÒid wa ManbaÑ al-FawÉÒid, ed. Husam al-Din al-Qudsi (Cairo: Maktabat al-QudsÊ, 1414/1994).

Al-KhaÏÊb al-BaghdÉdÊ, AbË Bakr AÍmad ibn ÑAlÊ ibn ThÉbit, al-JÉmiÑ li AkhlÉq al-RÉwÊ wa ÓdÉb al-SÉmiÑ, ed. Mahmud al-Tahhan (Riyadh: Maktabat al-Maarif, no date).

Al-KhaÏÊb al-BaghdÉdÊ, AbË Bakr AÍmad ibn ÑAlÊ ibn ThÉbit, al-KifÉyah fi ÑIlm al-

RiwÉyah, ed. Abu Abdullah al-Surqi and Ibrahim Hamdi al-Madani (Madinah: al-Maktabah al-ÑIlmiyyah, no date).

Al-KhaÏÊb al-BaghdÉdÊ, AbË Bakr AÍmad ibn ÑAlÊ ibn ThÉbit, Sharaf AÎÍÉb al-HadÊth, ed. Muhammad Said Khutti Ughli (Ankara: DÉr IÍyÉÑ al-Sunnah al-Nabawiyyah, no date).

Al-KhaÏÊb, MuÍammad ÑAjjÉj, Al-Sunnah Qabla al-TadwÊn (Cairo: Maktabat Wahbah, 2nd edition, 1408/1988).

Al-Khatib, Muhammad Ajjaj, al-MukhtaÎar al-WajÊz fÊ ÑUlËm al-×adÊth (Beirut: MuÑassasat al-RisÉlah, 5th edition, 1411/1991).

Al-NawawÊ, AbË ZakariyyÉ YaÍyÉ bin Sharaf bin MirrÊ, al-MihÉj SharÍ ØaÍÊÍ Muslim ibn al-×ajjÉj (Beirut: DÉr IÍyÉÑ TurÉth al-ÑArabÊ, 2nd edition, 13932).

Al-NÊsÉbËrÊ, AbË al-×asan Muslim bin al-×ajjÉj al-QushayrÊ, Al-Musnad al-ØaÍÊÍ al-Mukhtasar bi Naql al-ÑAdl Ñan al-ÑAdl ilÉ RasËl AllÉh SAW, ed. Muhammad Fuad Abdul Baqi (Beirut: DÉr IÍyÉÑ TurÉth al-ÑArabÊ, no date).

Al-SuyuÏÊ, ÑAbd al-RaÍmÉn bin AbË Bakr, TadrÊb al-RÉwÊ fÊ SharÍ TaqrÊb al-NawawÊ (Madinah: al-Maktabah al-ÑIlmiyyah, 2nd edition, 1392/1972).

Al-Tibrīzī, MuÍammad b. `Abd Allah al-KhaÏīb, Mishkat al-MaÎÉbÊ, (English translation with explanatory notes, by James Robson.), 4 vols, Lahore, 1963-65, pp. 6-7.

Al-TirmidhÊ, AbË ÑÔsÉ MuÍammad ibn ÑÔsÉ, Sunan al-TirmidhÊ, ed. Ahmad Muhammad Shakir et al. (Cairo: Maktabat MusÏafÉ al-BÉbÊ al-HalabÊ,, 2nd edition, 1395/1975).

Al-Uni, Hatim ibn Arif ibn Nasir al-Sharif, NaÎÉÑiÍ Manhajiyyah li Ùalib ÑIlm al-Sunnah al-Nabawiyyah (Makkah al-Mukarramah: DÉr ÑÓlam al-FawÉÑid, 1ed edition, 1418).

Ibn ×ajar, AbË al- FaÌl AÍmad ibn ÑAlÊ al-ÑAsqalÉnÊ, FatÍ al-BÉrÊ SharÍ ØaÍÊÍ al-BukhÉrÊ, ed. Muhibbddin al-Khatib (Beirut: DÉr al-MaÑrifah, 1379).

Ibn ×anbal, AÍmad bin MuÍammad, Musnad al-ImÉm AÍmad bin ×anbal, editor and takhrÊj: ShuÑayb al-ArnaÑËÏ et al (Beirut: MuÑassasat al-RisÉlah, 1st edition, 1421/2001).

Ibn ÑAbd al-Barr, AbË ÑUmar YËsuf ibn ÑAbd AllÉh ibn MuÍammad, JÉmiÑ BayÉn al-ÑIlm wa FaÌlihi, ed. Abu Al-Ashbal al-Zuhayri (Dammam: DÉr Ibn al-JawzÊ, 1st edition, 1414/1994).

ÑIÏr, NËr al-DÊn, Manhaj al-Naqd fÊ ÑUlËm al-HadÊth (Damsacus: DÉr al-Fikr, 3rd edition, 1401/1981).